"شروط التبادل التجاري" في الأردن: مؤشر اقتصادي جدير بالاهتمام

يشمل علم **"الاقتصاد"** مجموعة واسعة من المفاهيم التي تفسّر معًا كيفية اتخاذ الخيارات من قبل الأفراد والشركات والحكومات في مواجهة الموارد المحدودة، وتأثير مثل هذه الخيارات على الاقتصادات الوطنية. ومن بين هذه المفاهيم، يبرز مفهوم **شروط التبادل التجاري "Terms of Trade"، والذي يُستخدم كمؤشر لقياس نسبة "أسعار الصادرات إلى أسعار المستوردات"**. حيث أن التراجع في هذا المؤشر يدل على انخفاض سعر صادرات الدولة مقارنة بمستورداتها.

مؤشر "شروط التبادل التجاري" = مؤشر أسعار الصادرات / مؤشر أسعار المستوردات) * 100

وتأتي أهمية هذا المؤشر، عند تتبع أدائه عبر الزمن. **فتراجع المؤشر لفترات طويلة يؤثر سلبا على مستويات المعيشة، ويخفض من الناتج المحلي الإجمالي**. كما يدل على تراجع عائدات التصدير، وبالتالي إضعاف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وديونها الخارجية.

وفي **حالة الأردن**، تشير بيانات **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**، إلى انخفاض قيمة مؤشر "شروط التبادل التجاري" من 111.6 نقطة في عام 2005، إلى نحو 98.6 نقطة في عام 2024. ويدل هذا التراجع إلى **تآكل القدرة الشرائية لعائدات الصادرات الوطنية**، مقابل المستوردات. أي أن **الأردن بحاجة إلى زيادة حجم الصادرات ليتمكن من الحصول على نفس القيمة من المستوردات**. ويُشكّل هذا الأمر تحديًا رئيسيًا أمام الاقتصاد الأردني، لما له من تأثير مباشر على تفاقم عجز الحساب الجاري، وانخفاض مستويات المعيشة، وإضعاف القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي.

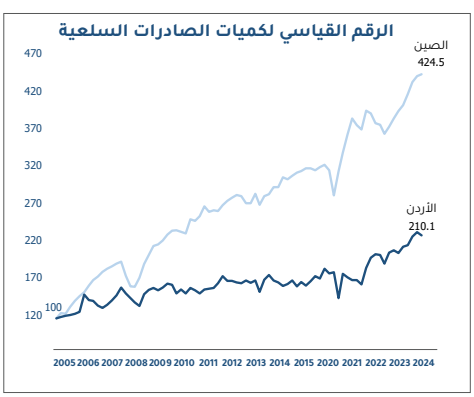

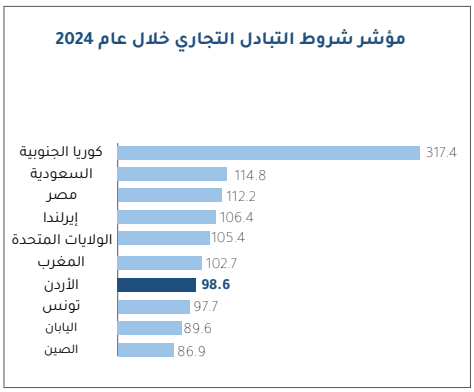

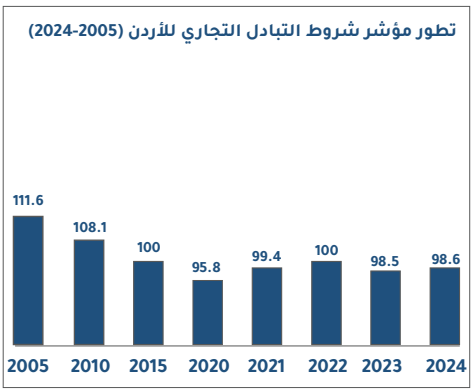

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). شروط التبادل التجاري (سنة الأساس 100 = 2015): (أسعار الصادرات / أسعار المستوردات)*100

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أنه ورغم الانخفاض النسبي لمؤشر "شروط التبادل التجاري" للصين (86.9) نقطة، إلا أن **الحجم الهائل لصادراتها، يُمكّنها من تحقيق فائض تجاري كبير**. ويعود ذلك إلى السياسة التي تبنّتها الصين تاريخيًا، والقائمة على تحقيق نمو اقتصادي مدفوع **بحجم الصادرات** كمحرّك رئيسي للتوسع الاقتصادي، وتحقيق فوائض تجارية.

بإيجاز، يستورد الأردن نسبة عالية من احتياجاته من الطاقة، ومن السلع الرأسمالية، والمواد الخام، والمنتجات الغذائية، والاستهلاكية. وتتسم الحصة الأكبر من هذه المستوردات بضعف المرونة السعرية للطلب عليها؛ ما يعني ضرورة استيرادها حتى في حال ارتفاع أسعارها. بالمقابل، تتركز الصادرات الأردنية في عدد محدود من المنتجات كالملابس والبوتاس والفوسفات والأدوية، وهي سلع تواجه منافسة شديدة في الأسواق العالمية، وتتسم بحساسية عالية لتغيّر الأسعار. علاوة على أن القاعدة الإنتاجية "الصناعية" و"الزراعية" في الأردن لا تزال محدودة من حيث الحجم والتنوع. **وعليه، يتوجب على الأردن تحسين "شروط التبادل التجاري" للاقتصاد من خلال تبني نهج مشترك يهدف إلى زيادة التعقيد الاقتصادي، بالارتقاء في بعض المنتجات لتكتسب حصة من سلاسل القيمة العالمية، بينما يتم العمل بالتوازي على زيادة حجم الصادرات الوطنية من المنتجات الأخرى.**